# شؤون فلسطينية

مركز الأبحاث صيف، 2020 العدد، 280

## في مواجهة "الضَّم" ومعركة الرواية

شؤون فلسطينية
العدد 280 صيف 2020

ISSN 0258-4026
SHU'UN FILASTINIYAH

منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الأبحاث
research center

www.prc.ps +970-2-2966228 info@prc.ps

الثمن 10 دولار أو ما يعادلها للمؤسسات، 5 دولار للأفراد
الاشتراك السنوي، 40 دولاراً للمؤسسات، 20 دولاراً للأفراد
الاشتراك السنوي خارج فلسطين: مائة دولار بما فيها أجور البريد.

# شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة
تّصدُر عن مَركز الأبحاث في منظمة التحُرير الفلسطينيَّة

العدد 280-صيف 2020

**رئيس مجلس الإدارة**
د. محمد اشتية

**المدير العام**
د. منتصر جرار

**أعضاء مجلس الإدارة**
د. إبراهيم أبراش
د. أحمد عزم
د. أيمن يوسف
د. حسام زملط
د. سامي مسلّم
أ. صقر أبو فخر
د. عدنان ملحم

**رئيس التحرير**
د. أحمد عز م

**مدير التحرير**
د. إبراهيم ربايعة

**هيئة التحرير**
د. أيمن يوسف
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم

**مركز الأبحاث:** مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض.
يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثّق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية، ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

**مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية**
القدس- فلسطين
تلفاكس : 9722966228 +
Email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

**Research Center P.L.O**
Al Quds - Palestine
Telfax: +9722966228
Email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

**مجلة شؤون فلسطينية**
E-mail:Shuun@prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة

# المحتويات

الصفحة

## الافتتاحية ..... 5

## ملف العدد

فلسفة وآليات «الضم» الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية ..... وليد سالم 9

إسرائيل ومخططات الضم، التفاصيل والأهداف ..... فادي النحاس 27

قرى القدس: التنمية الرمادية وخطط الضم ..... أحمد حنيطي 43

منظمات وحملات صهيونية لتقويض الرواية السياسية الفلسطينية ..... اسلام عطا الله 57

الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية واستثمار الحدث: قراءة في نموذج مقتل جورج فلويد ..... تينا الجلاد 72

## أنثولوجيا

أنثولوجيا ثوابت المشروع الصهيوني في فلسطين، قراءة وتحليل في تفاصيل التاريخ والجغرافيا ..... عدنان ملحم 92

## متابعات

«الاتفاق» الإماراتي الإسرائيلي شرق أوسط جديد ..... وحدة تقدير الموقف «مركز الأبحاث» 105

إسرائيل: لا انقسام حول «الضم» والمعركة حول نظام الحكم ..... برهوم جرايسي 113

العمال وكورونا .. مختبراً للاستعمار الاستيطاني الاستغلالي الإسرائيلي ..... أحمد عز الدين أسعد 122

## دراسات تاريخية

الأوبئة في لواء عكا في القرن التاسع عشر .....زهير غنايم 144

## ندوة العدد

فلسطين والقانون الدولي بعد خطة الضم والتحلل من الإتفاقيات ..... 154

## صورة قلمية

حسين أبو النمل ..... 164

## مراجعات

..... 178

## وثائق

بيان مشترك للولايات المتحدة وإسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة..... 225

نص بيان القيادة الفلسطينية بشأن الإتفاق الثلاثي الإماراتي الإسرائيلي الأمريكي.... 227

**تصميم وغلاف**
**أمير الطويل**

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

# الافتتاحية

## افتتاحية

## في مواجهة «الضم» ومعركة الرواية

تزامن مع ظهور أزمة كورونا (كوفيد- 19)، فصل جديد في المشروع الاحتلالي الاستيطاني الصهيوني. حدثت ثلاثة تطورات أساسية تستهدف تقويض المشروع الوطني الفلسطيني، تم الرد عليها بتحرك فلسطيني على ثلاثة مستويات. إلا أنّ هذه التطورات أو الأحداث، أحيطت جميعها بمخطط يستهدف نزع شرعية النضال الفلسطيني، والتشكيك بحق المقاومة، وتدفيع الفلسطينيين ثمن صمودهم.

كان التطور الأول الذي يستهدف الحقوق الوطنية الفلسطينية، الخطة الأميركية للسلام، المسماة «السلام من أجل الازدهار» التي أعلنها البيت الأبيض منفرداً، يوم 28 كانون الثاني (يناير) 2020، وتعطي للإسرائيليين حق ضم مساحات من الضفة الغربية، وتلغي أي معنى أو فرصة لتشكيل دولة فلسطينية.

ثم جاء التطور الثاني، وهو تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة، حصلت على الثقة في الكنيست يوم 17 أيار (مايو)، يقوم برنامجها الأساسي على ضم الأرض الفلسطينية رسميّاً «للسيادة» الإسرائيلية. أمّا التطور الثالث، فحدث يوم 13 آب (أغسطس)، بإعلان مفاجئ من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترمب، عن بيان ثلاثي إماراتي، إسرائيلي، أميركي، (يعلن التوصل لاتفاق لبدء تطبيع العلاقات والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة).

هذه الأحداث الثلاثة جاءت بينما يستمر الهجوم على شرعية النضال الفلسطيني، ووسمه بالإرهاب، ووسم الأسرى والشهداء بالإرهابيين، وفرض عقوبات مالية على الفلسطينيين بسبب الرعاية المقدمة للأسرى وأسر الشهداء، والهجوم على مناهج التعليم الفلسطينية، واعتبار الحديث عن فلسطين التاريخية وعن المقاومة، تحريضاً. فضلاً عن ملاحقة الإعلام الفلسطيني، وأي تعبير عن الصمود في الفضاء الرقمي أو المجتمع الفلسطيني.

تحركت القيادة الفلسطينية في ثلاثة اتجاهات، رفضت أولاً أي اتصال مع هذه الإدارة الأميركية، التي تقوم بسياسات أحادية الجانب دون تفاوض أو

مشاورات، وتم رفض الوساطة الأميركية المنفردة في عملية السلام، ودعت إلى آلية دولية تعددية جديدة للعملية السياسية.

ثانياً، مع اتضاح معالم البرنامج الحكومي الإسرائيلي، في نيسان (أبريل)، وتبنيه الضم الرسمي للأرض الفلسطينية المحتلة، قررت القيادة الفلسطينية وقف كل الاتفاقيات، وقد أعلنت ذلك يوم 19 أيار (مايو)، ثالثاً، شن حملة دبلوماسية دولية لحشد رأي عام رافض لكل من الخطة الأميركية ومضادة للضم، جنباً إلى جنب مع الاحتجاج الشعبي.

أدى وقف التنسيق الأمني، والتحلل من الاتفاقيات، لأزمة اقتصادية خانقة، فمن جهة، تكاد تنعدم المساعدات الاقتصادية العربية، وتوقف استلام أموال الضرائب التي تجبيها السلطات الإسرائيلية بحكم سيطرتها على الحدود (المقاصة)، وتراجع الدخل من الإيرادات المحلية، بسبب أزمة كورونا، وهذا أدى إلى أن حجم الإيراد للخزينة لا يزيد على نحو عشرة بالمئة من الفاتورة الشهرية للرواتب والمصروفات، البالغة نحو 380 مليون دولار أميركي شهرياً، إلا أن الخطوة الفلسطينية بوقف الاتفاقيات، أطلقت بشهادة الدبلوماسيين العالميين، والمراقبين، إنذاراً سمع بوضوح في العواصم العالمية، وكانت له نتائجه على الأرض.

لقد كانت السياسة الفلسطينية هي الانفكاك عن الاحتلال (انظر العدد السابق من مجلة شؤون فلسطينية)، ولكن التطورات الراهنة جعلت تعجيل الانفكاك العاجل مُلحّاً.

رغم أن أزمة كورونا أضعفت خيارات وقدرات التحرك والاتصال الدبلوماسيين، نسبيّاً، ومن القدرة على الحشد الشعبي، إلا أنّه تم النجاح في بناء زخم كبير رافض للضم، أدى فعلاً لأن يمضي شهر تموز (يوليو) دون حدث ضم رسمي، لتأتي بعد ذلك الخطوة الإماراتية الإسرائيلية.

بُني هذا العدد من مجلة شؤون فلسطينية على أساس هذه القراءة السابقة للأحداث. فتضمن ملف العدد خمسة مقالات، ثلاثة منها تعالج موضوع الضم، واثنان يعالجان الهجمة الصهيونية على شرعية النضال الفلسطيني، وعلى حق المقاومة، وعلى الرواية الوطنية الفلسطينية، خصوصاً في الفضاء الرقمي.

تضمنت مقالات وليد سالم، وفادي نحاس، وأحمد الحنيطي، قراءة في فلسفات وخطاب وذرائع الضم، بدءاً من طبيعة الاستعمار الاستيطاني، والتجارب العالمية للضم، لخطاب الأمننة، والتذرع بالأمن لتبرير الاستعمار،

وصولاً لخطط التنمية وكيف تخدم الاستعمار. كما درست المقالات الخرائط المتوقعة للضم، ليتضح أن ما سيبقى من أرض خارج السيادة الإسرائيلية، المزعومة، لن يزيد على 10 بالمئة من أراضي فلسطين التاريخية. تضمنت هذه المقالات رصداً وتصورات للرفض والسياسة الفلسطينية المضادة.

فضلاً عن هذه المقالات الثلاثة، تضمنت ندوة العدد التي شارك بها ثلاثة من خبراء القانون الدولي الفلسطينيين: أنيس القاسم، وشعوان جبارين، وياسر العموري، وبثت على منصة زووم الرقمية، تحليلاً لمعنى الضم الإسرائيلي، قانونيّاً، والخطط المقترحة فلسطينيّاً للتصدي القانوني للمخططات الإسرائيلية.

في موضوع شرعية النضال الفلسطيني، والهجوم على هذه الشرعية، تضمن ملف العدد مقالين، الأول لإسلام عطا الله، والثاني لتينا الجلاد، يتحدثان عن المنظمات الصهيونية التي تراقب الفلسطينيين، وإعلامهم، ونشاطاتهم، على شبكة الإنترنت، وتقوم بشن حملات سياسية وقانونية لتجريم الخطاب الفلسطيني، وعقاب الفلسطينيين على تمسكهم بخطاب تحرري.

مجمل هذه المواجهة من ضم زاحف وتبعية اقتصادية مفروضة وضرب لشرعية المطالب الوطنية الفلسطينية ليست أمراً مستجدّاً، مثلما أن المقاومة الفلسطينية لكل ذلك مستمرة، وهذا ما يوضحه باب أنثولوجيا، الذي يعده عدنان ملحم، ويتضمن مراجعات لما ورد في أعداد شؤون فلسطينية حول موضوع ملف هذا العدد.

وفي باب متابعات، يقدم أحمد أسعد تحليلاً أنثروبولوجيّاً لمستجدات التعامل الإسرائيلي مع العُمّال الفلسطينيين، في ظل جائحة كورونا، إذ تم إلغاء الكثير من قيود الحركة على العمال بهدف تأمين حاجة سوق العمل الإسرائيلية، وضرب الخطط الفلسطينية في ضبط حركة المواطنين في مواجهة الجائحة، ولتعميق علاقة مباشرة بين السوق الإسرائيلية والفلسطينيين دون دور للسلطة الفلسطينية الرسمية. فيما تقدم وحدة تقدير الموقف في المركز قراءة في الإعلان الثلاثي عن تطبيع العلاقات الإماراتية الإسرائيلية، كما يضعنا برهوم جرايسي في آخر مستجدات الساحة السياسية الإسرائيلية وتفاعلاتها.

تضمن باب «صورة قلمية» لهذه العدد قراءة في سيرة الكاتب والمناضل الفلسطيني الراحل حسين أبو النمل، أعدها مروان عبد العال، إضافة

لمراجعة في كتابين هامين كان الراحل قد أصدرهما في مركز الأبحاث، وأعدت المراجعة فيروز سلامة.

في باب دراسات تاريخية، يقدم زهير غنايم دراسته عن «الأوبئة في لواء عكا في القرن التاسع عشر الميلادي»، مقدماً فرصة للمقارنة بين وقائع تاريخية لجوائح مرضية وواقعنا الراهن.

وأخيراً، ما زال باب مراجعات الكتب والدراسات يتسع في المجلة، ليأخذ شكل مسح للجديد حول فلسطين، في الإصدارات بالعربية والإنجليزية.

# إسرائيل ومخططات الضم.. التفاصيل والأهداف

فادي النحاس*

تتمسك إسرائيل بخطاب أمني (أمننة) لمسألة ضم أراضي الأغوار الفلسطينية، بينما لديها مخططات ضم تصل إلى نحو 68 بالمئة من أراضي الضفة الغربية. وهذا الخطاب الأمني يعكس الافتقار للقدرة على تقديم مبررات سياسية إستراتيجية للضم. وهذه الأمننة، تأتي رغم معارضة أجزاء من داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ذاتها للمبررات العسكرية لخطط الضم. وإذا كان الخطاب الأمني بشأن الأغوار جرى تطويره بعد حرب العام 1967، ويتم التشبث به بالمراجعات الأمنية الإسرائيلية، فإنّ عملية الضم على الأرض، تتم ضمن سياسات وقرارات تقلّص الوجود الفلسطيني في كل المناطق التي يراد ضمها، بمنع البناء، ومنع التنمية، وتحويل الفلسطينيين في هذه المناطق لعمال في اقتصاد المستوطنات.

## مقدمة

شهد العقد الأخير مراجعة لبعض الفرضيات الأساسية المتعلقة بالأهمية الإستراتيجية لمنطقة الأغوار وعلاقتها بالأمن القومي الإسرائيلي. وقد شهد عام 2011 بالذات نقاشاً موسعاً في أروقة المؤسسات العسكرية، والأمنية، والإستراتيجية، حول الأهمية الإستراتيجية لخطوط حزيران (يونيو) 1967 ومركزيتها في ضمان أمن إسرائيل، وضرورة الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على منطقة الأغوار في إطار أي تسوية مستقبلية مع السلطة الفلسطينية، الأمر الذي ينسجم مع الموقف الإسرائيلي منذ حرب الأيّام الستة عام 1967، مروراً بتوقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، بأن التواجد الاستيطاني الإسرائيلي في غور الأردن تم ضمن الإجماع الإسرائيلي.[2+1]

* باحث في شؤون الجيش والأمن القومي الإسرائيليين

الافتراض الأساسي لدى كل حكومات إسرائيل أن الاستيطان في غور الأردن يبلور شكل الحدود الشرقية لإسرائيل، ويشكل منطقة فاصلة بين الدول العربية من الشرق وبين الساحل الغربي المزدحم بالوجود السكاني لإسرائيل[2+1]

هناك **أربع فرضيات عمل، إسرائيلية**، بشأن الأهمية الإستراتيجية للأغوار والمناطق الشرقية:

1 - «مستقبل إسرائيل مرهون بتوسيع حدودها الشرقية».

2 - «الجبهة الشرقية تهدد أمن إسرائيل».

3 - «لا يوجد شريك لمحادثات سلام ونتوقع حروباً مستقبلية».

4 - «غور الأردن خالٍ من السكان العرب».

**معلومات وأرقام أساسية حول مشاريع الضم[3]**

هناك خمس مناطق، تم ضمها، أو يجري استهداف ضمها من قبل بعض المشاريع، تشكل في مجملها 68-60% من مساحة الضفة الغربية، تتمثل في المناطق التالية:

1 - مدينة القدس ممتدة شرقاً حتى النبي موسى.

2 - الكتل الاستيطانية الكبرى 9.6% : «غوش عتصيون»، و«أريئيل» و«معاليه أدميم».

3 - الأغوار التي تشكل ما يقارب 29% من مساحة الضفة الغربية.

4 - منطقة خلف الجدار ومساحتها 10.5%.

5 - بقية المناطق المصنفة «ج»،وفي حال جرى العمل على ضم مناطق «ج» كاملة، فيعني عمليّاً السيطرة على 60% من أراضي الضفة.

**منطقة الأغوار**

يطلق اسم الأغوار، أو غور الأردن، على المنطقة الممتدة من «عين جِدي» قرب البحر الميت جنوباً، إلى منطقة «عين البيضاء» القريبة من بيسان شمالاً. وقد تم احتلال هذه المنطقة كجزء من الضفة الغربية عام 1967. تبلغ مساحة هذه المنطقة ما يقارب 1664 كم، أي ما يقارب 29 %من مساحة الضفة الغربية والحدود الشرقية للأراضي الفلسطينية. 87%

منها تصنف كمناطق «ج»، أي تخضع لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي أمنيّاً وإداريّاً، وذلك طبقاً لاتفاقية أوسلو[4].

يعيش في هذه المنطقة حوالي 50 ألف فلسطيني، 15 ألفاً منهم يقيمون في تجمعات بدوية متفرقة[5]. بينما يبلغ عدد المستوطنين في منطقة الأغوار حوالي 11 ألف مستوطن، يعيشون في 17 مستوطنة، أقيمت على مساحة 12 ألف دونم، إضافة إلى 60 ألف دونم ملحق بها[6].

## الكتل الاستيطانية

يقيم الاحتلال عشر كتل استيطانية في الضفة الغربية، تضم مناطق واسعة ذات أهمية إستراتيجية، وهي تشكل مناطق فاصلة بين المدن الفلسطينية.

هذه الكتل الاستيطانية، وعلى وجه الخصوص الكتل الثلاث «غوش عتصيون، وأريئيل الاستيطانية ومعاليه أدوميم»، تساهم، إلى جانب الأغوار مع الجدار العازل ومنظومة الطرق الالتفافية إضافة إلى الحواجز العسكرية، في كونها أداة لتقسيم الضفة وعزلها ضمن «كانتونات»، وتسيطر على قرابة 65% من أراضي الضفة، كما ذكرنا سابقاً.

فيما يخص مشروع الضم الحالي (خطة الضم لحكومة نتنياهو 2020)[7]، فمساحتها حوالي 22.5% من مساحة الضفة الغربية، وهي تشكل حوالي 78% من مساحة الأغوار، وتعادل 1306 كم مربعة، يسكنها أكثر من 50 ألف فلسطيني[8].

وفق خطة نتنياهو، فإن تقسيم مناطق الأغوار إلى منطقتين: «منطقة أ» التي ستبقى مع الفلسطينيين.و«منطقة ب» التي قسمت حسب اتفاقية أوسلو إلى «منطقتي ب و ج»، حيث إن معظم المساحات ضمن «منطقة ج».

وتشمل خطة الضم الإسرائيلية أكثر من 130 مستوطنة في الضفة الغربية.

## إستراتيجيات الضم في عمق المفهوم الاستيطاني الإسرائيلي

منذ حرب حزيران 1967، تتبنى إسرائيل «إستراتيجيات ضم تدريجية» وفقاً لمشروعها الاستيطاني والرؤية المستقبلية لحدود إسرائيل، الأمر الذي ينسجم مع ذهنية الاستيطان والتوطين التي اعتمدتها الحركة الصهيونية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر كحجر أساس لبناء

الدولة الصهيونية.

فيما يخص منطقة الأغوار والكتل الاستيطانية، فبعد حرب عام 1967، ضمت إسرائيل منطقة غور الأردن عمليّاً، وامتنعت عن فعل ذلك رسميّاً كما حدث مع القدس الشرقية حتى عام 1980. وعمدت إلى محاصرة وخنق التواجد الفلسطيني، وذلك بتبني سياسات وإجراءات تمنع تطور البلدات الفلسطينية، إضافة إلى هدم قرى بدوية على امتداد منطقة الأغوار، وتحكمت بموارد المياه في غور الأردن، وفرضت قيوداً صارمة على حرية حركة وتنقل الفلسطينيين في المنطقة[9].

تقوم إستراتيجية الضم التدريجية للسيطرة على الأغوار وفق خطوتين أساسيتين:

**أولاً: السيطرة الكاملة على الأراضي وإعلانها مناطق عسكرية**

تصنف الحكومة الإسرائيلية الأراضي التي يراد الاستيلاء عليها كأراضي دولة، ويتم تسجيلها على هذا الأساس. وقد انتهجت إسرائيل هذا الإجراء في عام 1979 مستندة إلى تطبيق «قانون الأراضي العثماني 1858». ومن ثم إعلانها «ممتلكات متروكة» أو الإعلان عنها «مناطق عسكرية»، حيث تصنف44% منها «مناطق عسكرية مغلقة»[10]، يمنع الفلسطينيون من الوصول إليها لاستغلالها في الزراعة أو السكن أو أي نشاط اقتصادي، وتمت إقامة نحو 90 موقعاً عسكريّاً و7 حواجز عسكرية ثابتة. وأيضاً، تتم مصادرة الأراضي تحت عنوان بناء مؤسسات ومرافئ خدماتية للمستوطنين، أو توزيعها على المستوطنين اليهود لتعزيز ونمو الاستيطان الفردي اليهودي في المنطقة.

**ثانياً: منع التطور والبناء في الأغوار بحجة تصنيفها مناطق "ج"**

تعتبر 88.3 % من أراضي الأغوار منطقة «C»، ولا يستطيع الفلسطينيون بناء منازل أو أي أبنية فيها إلا إذا حصلوا على ترخيص من السلطات الإسرائيلية التي ترفض عادة إعطاء الفلسطينيين هذه التصاريح.

وفي المقابل، تهيئ الحكومات الإسرائيلية منذ سنوات عملية ضم الكتل الاستيطانية وربطها بالأغوار، خاصة «معاليه أدوميم» و «غوش عتصيون»، من خلال تحضير البنى التحتية وشبكات الطرق، وبالتالي، فإن الضم سيكون فوريّاً، إذا تم اتخاذ القرار الرسمي بشأنه، ولاضرورة لوقت للتنفيذ.

في ذات السياق، فإنّ «سياسة الفصل»، التي تمارسها إسرائيل منذ

سنوات العزل لقطاع غزة وبتره عن الضفة الغربيّة، تتماشى مع إستراتيجيات الضم التدريجي، من خلال الفصل الجغرافي وفرض قيود شاملة على الحركة والتنقل تحت ذرائع عسكرية وأمنية، كما فعلت بخصوص مشروع المستوطنات في الضفة الغربية وتحويلها إلى كانتونات أشبه بالبنتوستانات، التي ستخضع الممرات بينها أيضاً لسيطرة إسرائيل[11].

**الدوافع الإسرائيلية لمشروع الضم**

لمشروع ضم الأغوار والكتل الاستيطانية أهداف متعددة متشابكة، يتم تصنيف أهميتها وأولوياتها وفق الترتيب التالي:

**أولاً: الدوافع السياسية- الأيديولوجية**

إن مشروع الضم يأتي وفقاً لفرضيات سياسية وأيديولوجية أساسية تأسست على فكرة أن قرار الضم يعزز مصالح إسرائيل السيادية المرتبطة برؤيتها للعلاقات مع الفلسطينيين، وعلى وجه الخصوص ماهية وشكل الكيان الفلسطيني المستقبلي، حيث من شأن ضم غور الأردن إلى إسرائيل أن يعمل على تطويق الدولة الفلسطينية المستقبلية، وعلى إحكام السيطرة الإسرائيلية عليها.

خلاصة موقف حكومات إسرائيل، وحكومة نتنياهو على وجه الخصوص، أن إسرائيل تريد دولة فلسطينية حدودها الجدار ودون القدس وغور الأردن. ومن وجه النظر الإسرائيلية، فإن حدود 1967 كأساس للتفاوض مع الفلسطينيين هي مجرد ادعاء لرفض أي مشروع تسوية، على اعتبار أن هذه الحدود غير قابلة للدفاع عنها، وتمثل عمقاً إستراتيجيّاً لإسرائيل.

وفيما يخص ضم الكتل الاستيطانية، فإنّهدفها السياسي إنهاء أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية بالضفة الغربية، بعزل شمالها عن جنوبها،أو على الأقل جعلها دولة هزيلة غير قابلة للحياة. وأيضاً، تكريس ما تعرف بـ«القدس الموحدة»، ومنع إقامة عاصمة للدولة الفلسطينية في القدس الشرقية.

وفي السياق ذاته، تعمل إسرائيل على الحفاظ على الحد الأدنى من السلطة الفلسطينية، وتقليص مهامها لمهام أمنية وإدارية أساسية، كإدارة شؤون بلديات أو شؤون إنسانية وتفصيلية صغيرة دون الذهاب لتعزيز مكانتها السياسية.

## ثانياً: الدوافع العسكرية والأمنية

لم تتبدل الاعتبارات الأمنية والإستراتيجية الإسرائيلية الداعية لبقاء غور الأردن تحت السيادة الإسرائيلية منذ طرح «مشروع ألون الموسع» عام 1976، على ضرورة ضمان منطقة الأغوار كحدود آمنة. وتنطلق الفرضية الأساسية للمشروع على حرب تشرين الأول(أكتوبر) 1973، التي عمقت مفهوم ضرورة وجود حدود دفاعية لإسرائيل، وأن التطور التكنولوجي العسكري لا يلغي أهمية الحدود الدفاعية والعوائق الطبيعية. كما أن الضمانات السياسية لأمن إسرائيلخالية من أي قدرة على الردع[12+13+14+15].

**يمكن تركيز الاعتبارات الإستراتيجية والأمنية في ثلاثة محاور أساسية:**

**أولاً:** منع إمكانية توسع الدولة الفلسطينية في كلا الاتجاهين نحو الأردن، باعتبار أن غور الأردن يشكل فاصلاً ديموغرافيّاً بين غور الأردن الشرقي وبين سلسلة جبال نابلس والخليل[16]، هذا الفاصل يمنع قيام دولة فلسطينية كبيرة على ضفتي الأردن ويحافظ على كيان المملكة الهاشمية التي لا يشكل حل الدولة الفلسطينية ضمانة لاستمرار وجودها[17+18].هذا التصور كانموجوداً على الأقل في السنوات الأولى بعد حرب العام 1967، وقبل فك الارتباط بين الضفتين.

**ثانياً:** كان أحد أبرز مرتكزات النظرية الأمنية الإسرائيلية في تبرير السيطرة على غور الأردن بعد احتلال العام 1967، هو ضرورة الحفاظ على العمق الإستراتيجي، معتمدة على المعطيات التالية[19]:

دونية إسرائيل الجيو- إستراتيجية: يزداد خضوع إسرائيل للتهديد كلما ازدادت إمكانية إلحاق الضرر بها نتيجة طبيعتها الجغرافية. ولا يلحظ تغيير جوهري في تقارير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، منذ عام 2011، رغم تراجع هاجس تكوين جبهة عربية موحدة تضم العراق، وسوريا، والأردن، وإمكانية انضمام السعودية ودول أخرى، فما زالت مقولة إنّ إسرائيل تواجه «خطراً كيانيّاً» على الجبهة الشرقية (وعلى جبهة سيناء) قائمة، الأمر الذي يعرض إسرائيل إلى دونية جيو- إستراتيجية، بنضوج تحديات جديدة إثر المتغيرات الإقليمية في ظل الأزمات العربية. لذلك، تؤكد المؤسسة العسكرية أثناء مراجعة إستراتيجيتها العسكرية في مواجهة الأخطار المستقبلية على أهمية أطول الجبهات الحدودية، الأمر الذي يساهم في تعميق دونية إسرائيل الجيو- إستراتيجية في تحول جميع حدودها إلى مناطق «غير آمنة» و«غير مستقرة»[20].

العمق الإستراتيجي الدفاعي الضيّق- «الخاصرة الضيقة» لإسرائيل عرضها 12 كم بين الضفة الغربية والساحل الإسرائيلي الذي يتمركز فيه 80% من سكان إسرائيل، ما يعزز دونية إسرائيل الجيو- إستراتيجية. لعل أبرز التحديات أمام الإستراتيجية الدفاعية الإسرائيلية كيفية مواجهة احتمال هجوم صاروخي مكثف على منطقة «الخاصرة الضيقة» التي تتمركز بها أهم الصناعات والمشاريع والمؤسسات الإسرائيلية، منها المدنية والعسكرية، إضافة إلى تموضع عصب المجتمع اليهودي الإسرائيلي.

جبال نابلس والخليل تكشف السهل الساحلي الإسرائيلي وتعطي أفضلية «للعدو» بالمفهوم العسكري من ناحية استكشاف أو قذف صواريخ. وتتمسك إسرائيل باستمرار السيطرة على سلسلة جبال نابلس والخليل دون الاعتماد على أجهزة الرادار والإنذار المبكر، لقصر مسافة الإنذار بين سلسلة الجبال والعمق الإستراتيجي الحساس لإسرائيل[21+22+23].

انعدام العمق الإستراتيجي يؤثر على زمن رد الفعل وقوة الردع. لهذا، تعاني إسرائيل من مشكلة فيما يتعلق بالإنذار المبكر.

بالمجمل، إن مسألة ضمان العمق الإستراتيجي وتأمين «حدود قابلة للدفاع» يشغلان حيزاً أساسيّاً في النقاش الدائم حول إمكانية التسوية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية[24]، مع التأكيد الدائم على تمسك إسرائيل بالسيطرة على غور الأردن لضمان مبدأ «حدود قابلة للدفاع» في ظل الدونية الجيو-إستراتيجية لإسرائيل[25].

**ثالثاً**: أضف إلى ذلك، فإن بقاء غور الأردن تحت السيادة الإسرائيلية يعزز مكانة القدس، على اعتبار منطقة غور الأردن حلقة وصل هامة للقدس مع مناطق داخل إسرائيل. والسيادة الإسرائيلية في الضفة الشرقية تعزز وجود ومكانة القدس كمنطقة هامة في لب خارطة دولة إسرائيل وليس في أطرافها، بل هناك تخوف على بقاء القدس في أطراف إسرائيل، بل وتحولها تدريجيّاً لمحور الدولة الفلسطينية وعاصمتها[26].

إذا أقيمت دولة فلسطينية مستقلة، فستكون متصلة جغرافيّاً أو لديها ممر نحو العالم الخارجي، وهو الجهة الشرقية وليس دولة إسرائيل[27]، وفي حال تطويق الدولة الفلسطينية بتجمعات استيطانية من كل الاتجاهات، فقد يخلق شعوراً بالاختناق والحصار[28].

**مواقف إسرائيلية معارضة للمبررات العسكرية للضّم**

**الموقف المعارض يرفض المبررات الأمنية (أمننة) الدوافع السياسية لمشروع الضم، بل يعتبر تطبيق السيادة في غور الأردن والمستوطنات وأجزاء من الضفة، أهم المنعطفات الإستراتيجية والمركزية والأصعب في تاريخ دولة إسرائيل ومستقبل السلطة الفلسطينية، الأمر الذي سوف يشعل الفوضى إلى حد انطلاق انتفاضة ثالثة.**

**يؤكد خبراء وجنرالات عسكريون، أنه منذ حوالي عشرين عاماً، هناك تحولات وتغييرات جيو-سياسية في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى تطور التكنولوجيا العسكرية وأساليب القتال، أدت إلى تقليل الأهمية العسكرية لغور الأردن بالنسبة لإسرائيل، حيث تستبعد الأوساط المؤيدة لهذا الموقف قيام جبهة عربية موحدة قادرة على تهديد الأمن القومي الإسرائيلي. إن اتفاقية السلام مع الأردن عام 1994، وتدمير القدرة العسكرية للعراق بعد الغزو الأميركي عام 2003، وتدمير القدرات العسكرية لسوريا؛ أدت إلى تغيير المعادلة لصالح إسرائيل[29+30].**

**إن الادعاء الأبرز حول إمكانية صد أي هجوم بري محتمل من جهة الشرق، بأن الجيش الإسرائيلي قادر على مواجهة ذلك بضربات جوية للقوات العربية داخل الحدود الأردنية ونقل المعركة إلى الأراضي الأردنية، أضف إلى ذلك، الاستعانة بالقدرات الدفاعية الموجودة على امتداد غور الأردن ومنحدرات جبال السامرة. إن التغييرات في المحيط الجيو-سياسي المرتبطة بكيفية إدارة الحرب الحديثة، تعطي أفضلية للحرب من بعيد على حالة الدفاع القريب (على خط المواجهة).**

**أضف إلى ذلك، فإن الاتفاقيات والتكنولوجيا العسكرية هي الضمان الأساسي لأمن إسرائيل لهذا الاعتبار الأمني ضعيف، حيث تبقى الأغوار منطقة قابلة للضبط عسكرياً، وينعدم وجود آليات المواجهة لدى العدو.**

**ولعل أبرز المخاوف من مشروع الضم، هو زعزعة الاستقرار على الحدود الشرقية، التي تمتاز بحالة هدوء كبير. والأهم، الخوف على استقرار المملكة الهاشمية. فحسب الادعاءات المعارضة، فإن النظام الهاشمي يرفض مشروع الضم، باعتبار أن الضم هو كلمة مرادفة لفكرة الوطن الفلسطيني البديل، أي دمار المملكة الهاشمية من أجل قيام دولة فلسطينية، كما في نظر الأردن، ومثل هذه الخطوة هي انتهاك جوهري لاتفاق السلام بين الدولتين.**

يمكن أن ينشأ تهديد إستراتيجي لاستقرار الأردن الداخلي، بسبب هيجان فلسطيني محتمل، بالتزامن مع الضائقة الاقتصادية القاسية التي يعانيها الأردن. وأيضاً، خطة الضم التي ستؤدي إلى تفكك السلطة وتوسيع السيطرة الإسرائيلية، ستعزز فكرة الدولة الواحدة التي تجد اليوم انتشاراً متزايداً في الساحة الفلسطينية، أو تعيد فكرة «الأردن كوطن بديل». لهذا، فالنظام الهاشمي يعتبر مشروع الضم مرادفاً لفكرة الوطن الفلسطيني البديل، ويعني ذلك بالتحديد القضاء على المملكة الهاشمية لصالح إقامة دولة فلسطينية.

لا يوجد بديل للأردن كمكوّن حاسم في أمن إسرائيل، فالتعاون الأمني مع الأردن يحفظ الهدوء والأمن على طول أكبر حدود لإسرائيل، ويقدم لها عمقاً إستراتيجيّاً يشمل أيضاً إيران.

### ثالثاً: الدوافع الاقتصادية

#### السيطرة على المياه

لعل أهم الأهداف الاقتصادية لمشروع ضم الأغوار، هو سلب الفلسطينيين حقوقهم المائية، والسيطرة على مصادر المياه، خاصة في الأغوار.

تقوم إسرائيل بسياسات مائية تهدف إلى تحكم ديموغرافي واقتصادي وإنتاجي، من خلال السيطرة على المياه والآبار الجوفية، وعدم السماح بحفر آبار جديدة أو استصلاح الآبار بهدف خفض كميات المياه. وتسيطر إسرائيل على 90% من مصادر المياه الجوفية، ما يدفع سكان الأغوار إلى الهجرة، عبر حرمانهم من المياه، وبالتالي، عدم القدرة على البقاء والصمود.

تشكل مياه الأغوار ثلث احتياطي المياه الجوفية في الضفة الغربية، حيث تضم الأغوار حوض المياه الشرقي، ويشكل حوالي 170م مكعب من مياه الضفة. وسيُفقد الضم الفلسطينيين ما قيمته 4 ملايين متر مكعب من مياه نهر الأردن، الأمر الذي ينعكس سلباً على الإنتاج الزراعي، أي خسارة الفلسطينيين لسلتهم الغذائية المتمثلة بالمساحات الزراعية الواسعة في الأغوار.

وفي المقابل، فإن المستوطنات اليهودية تحصل على مياهها من مخزون المياه الجوفية الفلسطينية، على الرغم من أن اتفاقية أوسلو تفرض على

إسرائيل الامتناع عن توسيع التنقيب عن المياه.

### السيطرة على الاقتصاد الزراعي

يهدد مخطط الضم الأمن المائي والغذائي الفلسطيني، لأن معظم مناطق الضفة تعتمد على ما تنتجه الزراعة في الأغوار، حيث تعتبر أراضي الأغوار الفلسطينية من أكثر الأراضي الفلسطينية خصوبة، وتمثل 50% من إجمالي المساحات الزراعية في الضفة، وتقدّم 60% من إجمالي ناتج الخضار. وتصلح أيضاً لزراعة النخيل وإنتاج التمور من أنواع جيدة قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

الأغوار تعتمد على الاقتصاد الزراعي النباتي الأساسي، أمّا الثروة الحيوانية، فهي الأقل أهمية ومهمشة، حيث استخدمت إسرائيل عملية الاستيطان الفردي للسيطرة على مناطق واسعة وتهديد الرعاة الفلسطينيين وضرب الثروة الزراعية الحيوانية.

وفي المقابل، تحتل منطقة الأغوار دوراً هامّاً في تطوير الصناعات الغذائية الإسرائيلية، حيث سيطرت على الثروات الطبيعية من خصوبة الأراضي والمياه الوفيرة.

واستغلت وجود أيدٍ عاملة رخيصة، حيث تعمل نسبة عالية من السكان في المستوطنات، كمصدر معيشة، بدلاً عن الإنتاج المحلي الذي يفتقد إلى بنية تحتية ملائمة وتهميش عبر السنين، وعدم توفر دعم كافٍ من قبل السلطة الفلسطينية، الأمر الذي ساهم في التعلق الاقتصادي للسكان المحليين بالاقتصاد الزراعي الإسرائيلي.

### البحر الميت ذو الثروة الطبيعية الهائلة

يشكل البحر الميت مصدراً مهمّاً للدخل في السياحة والعلاج والأملاح بمختلف أنواعها، إضافة لكونه دفيئة زراعية في الشتاء.

### رابعاً: الدافع الديموغرافي

إن الدلائل الإحصائية تشير إلى أن الاهتمام الإسرائيلي في منطقة الأغوار هو جيو-سياسي أكثر منه اهتماماً بالبعد الديموغرافي، كما يظهر في مناطق محتلة أخرى، مثل الكتل الاستيطانية والقدس. إلا أن العمل على التغيير الديموغرافي هو إحدى ركائز المشروع الاستيطاني والحفاظ على

دولة ذات أغلبية يهودية مطلقة. وفيما يخص الأغوار، فقد تم منذ تهجير غالبية سكان الأغوار إلى الأردن (حوالي 80 %) وتدمير عشرات التجمعات السكنية، حيث إن كثافة سكانية فلسطينية قليلة تتناغم مع مبدأ الاستيطان، لتسهل عملية السيطرة على الأرض. في حال الضم، من الناحية النظرية، يمكن أن يمنح حق الإقامة لفئة قليلة معينة، ومعظم السكان سوف يرحلون إلى أقرب مدينة كبيرة.

أما التكتلات الاستيطانية، فهي في صلب المخطط الديمغرافي الإسرائيلي، حيث تؤسس على ضمان وجود أغلبية يهودية وأقلية فلسطينية في محيطها.

## خاتمة

إن السياسة التي تطبقها إسرائيل في غور الأردن، التي تتماهى مع تصريحات القيادات الإسرائيلية حول هذه القضية، وتشير إلى أن الدافع من ورائها ليس أمنياً بحتاً، بل سياسي بامتياز، ويتمثل في ضم هذه المنطقة من الناحية الفعلية لإسرائيل بمعنى آخر، إن إسرائيل تسعى إلى أمننة الموقف السياسي من مشروع الضم، الأمر الذي ينعكس على غالبية المواقف الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، فكونها لا تملك رؤية وإستراتيجية سياسية واضحة، فإنّها تتمسك بالذهنية والهاجس الأمني.

هناك شبه إجماع في إسرائيل حول مخططات الضم، وعلى وجه الخصوص ضم الكتل الاستيطانية «معاليه أدوميم»، و«غوش عتصيون»، و«أريئيل»، ومناطق حيوية من غور الأردن، وعليه، فإن الحكومة الإسرائيلية لم تواجه أي إشكالية في ترويج خطة الضم. إسرائيل تمارس سياسات الضم التدريجي منذ عقود ضمن «إجماع وطني» إسرائيلي كبير.

إن التجاذبات السياسية والأمنية حول مخطط الضم، تتمحور في سياق التوقيت وكيفية إجراء الضم، وليس حول فكرة الضم بشكل عام.

إن تأجيل مخطط الضم ليس هزيمة لمشروع الضم، بل إنه مجرد تأجيل تكتيكي ولظروف مختلفة[31].

ويأتي تأجيل الضم، وربما تقليصه، بناءً على ضغوط أميركية راهنة واعتبارات سياسية داخل إسرائيل، إلا أن السيناريو المحتمل والأخطر هو تبني إستراتيجية ضم تدريجية أو جزئية، من خلال ضم كتلة أو

كتل استيطانية، لا تؤدي إلى تدهور أمني، واستبعاد الإضرار بالعلاقات الإسرائيلية مع الدول العربية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. والأهم استبعاد احتمال انهيار السلطة أو حلها.

إن قرار الضم الإسرائيلي، ولو تم تأجيله، فقد أصبح أمراً واقعاً فرضته إسرائيل اليوم نظريّاً على المجتمع الدولي، وأدخلته إلى قاموس البيانات والتصريحات الصادرة عن الدول والحكومات.

هناك ضرورة ملحة لطرح إستراتيجية وبرنامج نضالي فلسطيني شامل يؤسس على إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب السلطة الوطنية الفلسطينية. هذه الفرضية الإستراتيجية تقوم على وضع رؤية للموقف الفلسطيني من مسألة الصراع مع إسرائيل وكيفية إدارته وكيفية مواجهة المشروع الاستيطاني عامة، دون التركيز فقط على مخطط الضم الذي يطرحه نتنياهو في المرحلة الراهنة.

يجب طرح قضية مواجهة الضم أمام إسرائيل والمجتمع الدولي على أنها المنعطف الإستراتيجي والمركزي والأصعب في تاريخ دولة إسرائيل، وإن قرار الضم هو ثاني أخطر قرار منذ الاحتلال «النكبة»[32]،باعتبار أن قرار الضم الجديد إجهاز على القضية الفلسطينية، وعلى حلم إقامة دولة فلسطينية، ولو على شبر من أرض فلسطين التاريخية، لعل إسرائيل تدرك خطورة ومعضلة فرض السيادة في غور الأردن والمستوطنات وأجزاء من مناطق الضفة الغربية.

## الهوامش :

1 Avi Shlaim, The rise and fall of the Oslo peace process. In Fawcett, L. (Ed.) International relations of the Middle East. 2005.241-261

2 Dekel, Udi & Noa Shusterma, Annexation of the West Bank: Where Does it Lead? | Insights from a conference held at the Institute for National Security Studies (INSS).Special Publication, June 14, 2020

3 Leila Stockmarr, Is it all about territory? Israel's settlement policy in the occupied Palestinian territory since 19672012 ,

4 Avi Shlaim, The rise and fall of the Oslo peace process. In Fawcett, L. (Ed.) International relations of the Middle East .2005.241-261

5 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (بتسيلم)، قاعدة بيانات الاستعمار ومصادرة الأراضي 2019، رام الله- فلسطين. 2020.

8 المصدر نفسه.

7 أعلن نتنياهو رسميّاً عن "خطة الضم" مباشرة بعد الإعلان الرسمي عن "صفقة القرن" (يناير 2020). وتأتي "خطة الضم" في سياق رسمي مكتوب ضمن بيان تشكيل الحكومة الإسرائيلية الـ 35.

8 شتراسلر نحميه"خطة المراحل لدى نتنياهو". الموقع الإلكتروني لصحيفة "هآرتس"، 5 يونيو (حزيران) 2020. شوهد في 23 آب (أغسطس) 2020.

https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.8897352

9 المصدر نفسه.

10 Adam Simpson, The occupier's autocracy: a contextual analysis of the consolidation of authoritarianism in the Palestinian Authority, 2012.

11 الكانتونات: هي عبارة عن مناطق أو وحدات حكم محلية، ذات مساحة أقل من المحافظات أو الأقاليم. لبنتوستانات: أقاليم يشكل بها السود الأغلبية السكانية. اقترنت تسمية البنتوستانات مع نظام الأبرتهايد في جنوب أفريقيا.

12 يروحم كوهن، مشروع ألون. تل أبيب: هكبوتس هميؤحاد، 1972.لجنة تخطيط المناطق المحتلة (1968). مشروع ألون. القدس: لجنة تخطيط المناطق المحتلة.

13 Charles Rowley & Taylor Jeniss, The Israel and Palestine land settlement problem, 1948-2005: An analytical history. Public Choice, 128(1-2), 2006. 77-90.

14 Baylis Thomas, The dark side of Zionism: Israel's quest for security through dominance, Lanham: Lexington Books, 2009.

15 John Vanzo, AGeopolitical Analysis of the Configuration of Israel's Security Barrier with Palestine (2011), APSA 2011 Annual Meeting Pape, 2011.

16 ديفيد روتشيلد، المجال الأمني: يوم دراسي: غور الأردن- لمن هو ضروري وأي طرف بحاجة لغور الأردن؟ جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي، 1.2.20.

17 بوعز غنور، السلطة الفلسطينية والإرهاب- الأبعاد على العمليات المقبلة، يوم دراسي: تقدير الحالة الأمنية- السياسية: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني- الجوانب الإستراتيجية والإقليمية، احتمال التفاوض- نتائج ممكنة، أبعادها على منطقتنا- طرق عمل الطاقم السياسي- الأمني، 15.5.20

18 أمير أورن، «النظرية الأمنية الإسرائيلية وموقع غور الأردن فيها»، يوم دراسي: تقييم الوضع أمنيّاً- سياسيّاً: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني- الجوانب الإستراتيجية والإقليمية، احتمال التفاوض- نتائج ممكنة، أبعادها على منطقتنا- طرق عمل الطاقم السياسي- الأمني هآرتس، 15.5.20.

19 فادي نحاس، إسرائيل والأغوار: بين المفهوم الأمني وإستراتيجيات الضم، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2012.

20- يوفال شتاينتس وعميدرور يعقوب وغولد دوري، .حدود قابلة للدفاع - شرط أساسي لأمن إسرائيل، (القدس: مركز القدس لقضايا الجمهور والدولة، 2005).

21 Samer Alatout, "Towards a bio-territorial conception of power: Territory, population, and environmental narratives in Palestine and Israel", Political Geography, 25 (6)621-601,2006.

22 Ernest Alexander, Planning policy and the public interest: Planning regimes and planners' ethics and practices, International Planning Studies. 15(2).2010 pp.143-162.

23 Paolo Napolitano, "Two States or not Two States: That is not the question (yet)", Paper presented at "Israel/Palestine: Mapping Models of Statehood and Paths to Peace", York University, Toronto,22-24[ 2006, June.

24 Uzi Dayan, Defencsible Borders to Secure Israel's Future. In Israel's Critical Security Requirements for Defensible Borders. Ed. Dan Diker. Jerusalem: Jerusalem Center for Public Affairs. 22-34 ,2012,.

25 Ibid.

26 المجلس الإقليمي غور الأردن. غور الأردن- ورقة موقف تموز 2005.

27 عامي أيالون، الجوانب الأمنية. هيرمن، ت وافي، ي. هل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني قابل للحل؟. تل أبيب: مركز تامي، شتاينتس لأبحاث السلام. 2003.47-52.

28 أرنون سوفير، جغرافيا وديموغرافيا - منطقة غور الأردن. غور الأردن - لمن هو ضروريأي طرف بحاجة لغور الأردن، جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي، 1 شباط (فبراير) 2020.

29 عاموس غلعاد، الضم- خطر إستراتيجي على الأمن القومي لدولة إسرائيل، موقع «كلكليست» الإسرائيلي، 14 تموز (يونيو) 2020. شوهد في: 21 آب (أغسطس) 2020.
https://www.calcalist.co.il/conference/articles/0%2c7340%2cL-3839635%2c00.html

30 شالوم بروم، هل حقيقة غور الأردن يشكل المجال الأمني لإسرائيل؟. التقدير الإستراتيجي، (تل أبيب: مركز أبحاث الأمن القومي، 2010)، 4(1)، 11-8

31 عاموس يدلين، «عشرة أسباب أدت إلى التنازل عن الضم»، موقع N12، 17 آب (أغسطس) 2020. شوهد في: 21 آب (أغسطس) 2020.

https://www.mako.co.il/news-columns/2020_q3/Article-9a78494e53bf371027.htm?utm_source=AndroidNews12&utm_medium=Share

32- Udi Dekel & Shusterman Noa, Annexation of the West Bank: Where Does it Lead? | Insights from a conference held at the Institute for National Security Studies (INSS), Special Publication, June 14, 202

عاموس يدلين (عشرة أسباب ادت للتنازل عن الضم)، موقع N12، ١٧ آب (اغسطس) 2020. شوهد في :٢١(اغسطس) 2020.

https://www.mako.co.il/news-colums/2020_q3/articile-9a78494e53bf371027.htm?source+androidnews12&utm_medium+share

34 UDI DEKEL & Shustereman noa, annexation of the west bank : whare does it lead? i insights from a confrenece held at the institute national security studies INSS , Special publication, june 14, 2020